تحليل تأليفي لسياسات تنمية الاستزراع المائي في منطقة المغرب العربي

د. نضال الملوح

1 ـ تمهيد:

لقد تعرضت المصايد السمكية البحرية منذ الثمانينات إلى ضغوطات كبيرة نتيجة تزايد الاستثمارات و تطوير أسطول الصيد، الأمر الذي أدى إلى تدهور بعض الموائل البحرية وتراجع الإنتاج والإنتاجية. وفي المقابل تزايد الطلب على المنتجات السمكية بسبب ارتفاع عدد السكان، حيث تشير إحصاءات الفاو إلى احتياجات إضافية من المنتجات السمكية بنحو 37 مليون طن سنوياً في غضون عام 2030. وفي ظل هذه الوضعية، أصبح الاستزراع المائي البديل الوحيد والمناسب لتغطية هذا العجز. فتطور الاستزراع على مستوى العالم لتصبح مساهمته نحو 40 % من إجمالي الإنتاج العالمي من المنتجات البحرية، في حين لا تتجاوز مساهمته 0.5 % في منطقة المغرب العربي.

تناولت هذه الورقة تشخيص أوضاع قطاع الاستزراع المائي في منطقة المغرب العربي من النواحي الفنية، المؤسساتية والتشريعية والبشرية، بالإضافة إلى تحليل السياسات المتبعة في هذا المجال، بالاعتماد على الطريقة الرباعية SWOT وهي تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف، وإمكانات القطاع والمخاطر.

2 ـ المنهجية:

تم إعداد هذه الورقة بالاستناد إلى المعلومات المتاحة في التقارير الوطنية وفقاً لعناصر فنية محددة لكل من المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا وليبيا. وتضمنت هذه العناصر هيكلة القطاع والموارد والأداء والحوكمة والتوجهات التنموية للقطاع.

3 ـ خصائص وهيكلة وموارد القطاع:

3ـ1 لمحة تاريخية:

بدأ نشاط الاستزراع السمكي في تونس عام 1973، مع إنشاء محطة تجريبية للتفريخ الاصطناعي لبعض أنواع الأسماك البحرية. وفي عام 1985، تم بعث أول شركة لتربية الأسماك البحرية تعمل على نطاق تجاري وبلغ إنتاجها سنوياً 400 طن من القارص والدنيس، وفي عام 1990، عرفت هذه الشركة مشاكل بيئية أدت إلى توقف نشاطها. وأدى ذلك إلى عزوف المستثمرين والممولين عن هذا القطاع. وفي عام 2003، تطور نشاط الاستزراع عن طريق تسمين التونة في الأقفاص العائمة في عرض البحر وكانت النتائج مشجعة، ولمساندة هذه الانطلاقة، قامت الدولة بإنشاء المركز الفني لتربية الأحياء المائية. وتعددت المشاريع الخاصة بتربية الأسماك البحرية في الأقفاص العائمة لتبلغ 25 مشروعا عام 2011.

في المغرب، بدأت أولى التجارب في هذا المجال عام 1950 في بحيرة الوليدية، حيث تم تربية القوقعيات، وفي عام 1985، أنشئت أول شركة تجارية لتربية الأسماك والقوقعيات، وتوقف نشاطها في عام 2006 نتيجة مشاكل بيئية. ولإعطاء الدفع لهذا القطاع قامت الحكومة بإنشاء الوكالة الوطنية لتربية الأحياء المائية في عام 2011.

في الجزائر، بدأت التجارب الخاصة بتربية القوقعيات في بحيرة مالح في عام 1960، ثم اتجهت الجهود نحو تطوير استخدام الأقفاص العائمة لتسمين بعض أنواع الأسماك البحرية في عام 2008، وكانت النتائج مشجعة . وفي 2010، قامت الدولة بتشخيص المواقع الساحلية الصالحة لمشروعات الاستزراع السمكي البحري.

3ـ2 الطاقة الفنية للقطاع:

تم تقييم الطاقة الفنية لقطاع الاستزراع المائي في دول المنطقة بالاعتماد على استخدام الطريقة الرباعية SWOT، المتمثلة في تحديد نقاط القوة، نقاط ضعف القطاع، الإمكانات والمخاطر. وتساعد هذه الطريقة على تشخيص مستوى تنمية القطاع.

يبين الجدول التالي عرضاً تحليلياً لقطاع الاستزراع المائي في كل دولة.

جدول تحليلي لأوضاع قطاع الاستزراع المائي في دول المنطقة

الطاقة	تونس	موريتانيا	المغرب	ليبيا
نقاط القوة	– وجود إستراتيجية خاصة بالاستزراع – تجربة مقدرة في الاستزراع – كفاءات بشرية – مشاريع إنتاجية قائمة – هياكل مؤسسية متخصصة في المجال	– توفر أنواع سمكية مناسبة الاستزراع – توفر المواد الخام لتصنيع الأعلاف	– تعدد المواقع المؤهلة للاستزراع – وجود هياكل متخصصة – إعداد إستراتيجية خاصة بالاستزراع – توفر اليد العاملة – توفر المواد الخام لتصنيع الأعلاف	– وجود مواقع مناسبة للاستزراع – الدعم والحوافز المالية للدولة
نقاط الضعف	– غياب الإطار التشريعي – غياب مخطط لإدماج الاستزراع في الأنشطة الساحلية – ارتباط بالأسواق الخارجية في التزود بالمدخلات – محدودية متابعة وتقييم التأثيرات البيئية للمشاريع القائمة – ضعف تقييم التداخل بين الصيد الساحلي والاستزراع – محدودية طاقة الأسواق الداخلية	– غياب الإطار المؤسساتي والتشريعي للاستزراع – قلة الخبرات الفنية	– غياب الإطار القانوني للاستزراع – عدم توفر مخطط لتهيئة المناطق الخاصة بالاستزراع – استيراد المدخلات والارتباط بالأسواق الخارجية	– غياب إستراتيجية خاصة بالاستزراع – ضعف الخبرات الفنية – غياب المشاريع الإنتاجية
الإمكانات والفرص	– أسواق خارجية واعدة – إمكانات تطوير التعاون الجهوي – المصادقة الصحية على المنتجات			
	تعدد مجالات التعاون والتكامل بين دول المنطقة			
المخاطر	– تداخل الفضاءات بين الصيد الساحلي والاستزراع – ضعف القدرة التنافسية للمنتجات			

يبين الجدول أن طبيعة نقاط القوة ونقاط الضعف تختلف من دولة إلى أخرى، ويعود ذلك بالأساس إلى تباين مستوى تنمية القطاع بين الدول.

يمكن تقسيم الدول إلى مجموعتين:

- تمكنت تونس والمغرب من التحكم في الجوانب الفنية الخاصة بتربية الأسماك، وشهدتا تطوير مشاريع خاصة على النطاق التجاري. ووضعتا الإطار المؤسسي المناسب من خلال تركيز هياكل فنية متخصصة لدعم القطاع، وتكمن نقاط الضعف في تدني القدرة التنافسية للمنتجات وضعف آليات متابعة التأثيرات البيئية للمشاريع القائمة.

- بالنسبة للدول الأخرى، لا يزال قطاع الاستزراع يشكو من نقائص ومعوقات فنية ومؤسسية رغم توفر المقومات الطبيعية المناسبة والدعم المالي للدولة.

3.3 الموارد البشرية:

يبين الجدول التالي توزيع عدد العاملين في مختلف الهياكل ذات الصلة بالاستزراع المائي:

الهياكل	المغرب	تونس
الإدارة	-	15
البحوث	135	54
القطاع الخاص	175	620
المجموع	310	689

في تونس، يفوق عدد العاملين في القطاع الخاص عددهم في القطاع العام وذلك نسبة لعدد المشاريع الخاصة الناشطة في هذا المجال. تتجه جهود المغرب نحو تطوير البحوث الخاصة بالاستزراع المائي.

4 ـ أداء القطاع:

يمكن تقييم أداء القطاع بالعناصر التالية:

1.4 الإنتاج:

يبين الشكل التالي توزيع إنتاج الاستزراع المائي خلال الفترة 2006ـ2010، توفر تونس نحو 90 % من إجمالي إنتاج المنطقة وتضاعف الإنتاج خلال الفترة من 2500 طن إلى 5000 طن سنوياً، ويعود ذلك إلى عدد المشاريع الناشطة، ويمكن تفسير ضعف الإنتاج المسجل في الدول الأخرى إلى قلة جاذبية القطاع للمستثمرين.

التركيبة النوعية لمنتجات الاستزراع

2.4 الترويج:

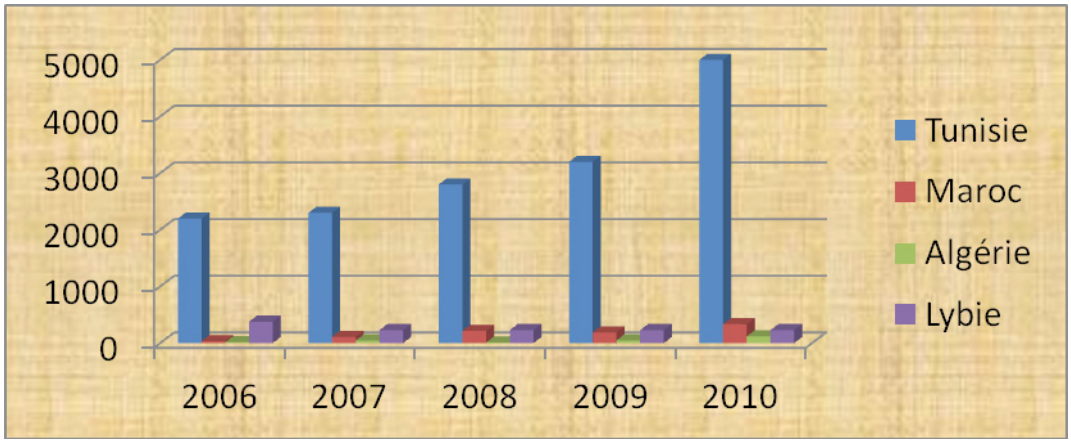

تروج منتجات الاستزراع المائي بصفة أساسية في الأسواق المحلية، ويعود ذلك إلى ضعف الكميات المنتجة من جهة وتدني القدرة التنافسية من جهة أخرى. وتقتصر الصادرات على القوقعيات نحو الاتحاد الأوروبي. علماً أن ضعف متوسط استهلاك الفرد للمنتجات السمكية 7 كلغ سنوياً يوفر فرصاً هامةً للزيادة في الإنتاج عن طريق الاستزراع.

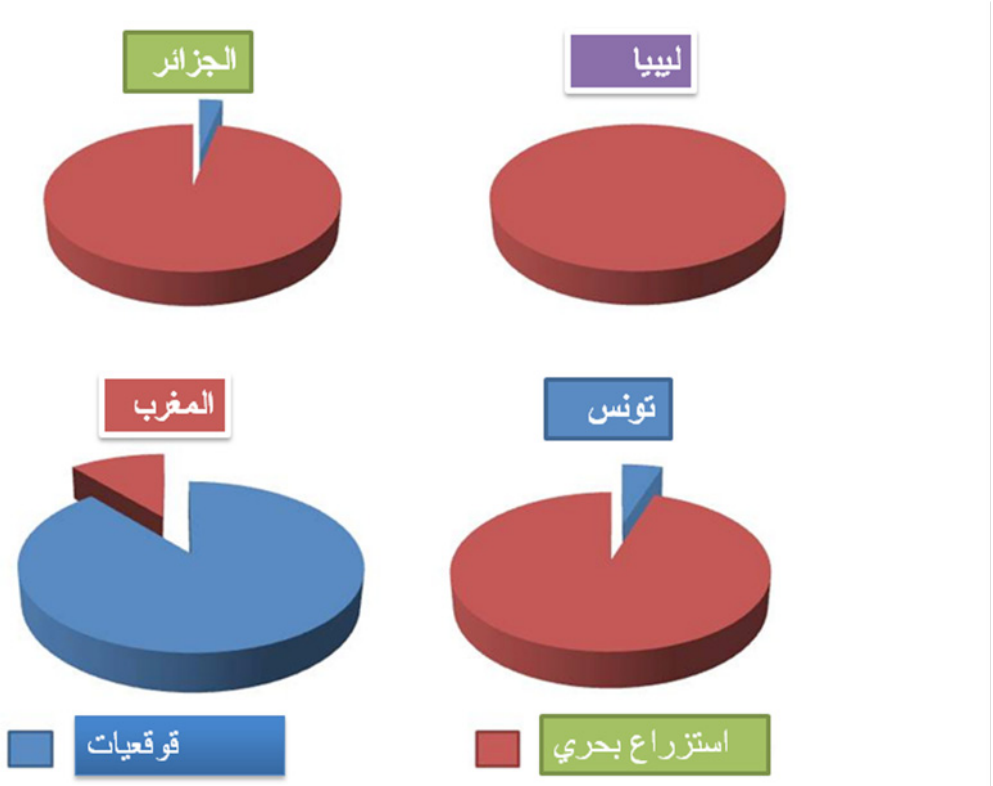

5 ـ الإدارة والحوكمة:

1.5 الهياكل الإدارية:

يخضع قطاع الاستزراع المائي في المنطقة إلى سلطة وزارة الزراعة أو وزارة الصيد البحري، يختلف مستوى التمثيل الإداري للقطاع من دولة إلى أخرى كما يشير الجدول التالي:

الدول	إدارة القطاع	مستوى	المراجع القانونية
الجزائر	وزارة الصيد	إدارة	منشور وزاري 2000ـ124 بتاريخ 10 جوان 2000
ليبيا	الهيئة الوطنية للاستثمار البحري	إدارة	قانون 2001
المغرب	وزارة الزراعة والصيد البحري	وكالة وطنية	قانون 52ـ09 بتاريخ 18 فيفري 2011
موريتانيا	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	إدارة	-
تونس	وزارة الفلاحة	إدارة فرعية	منشور وزاري2001ـ420 بتاريخ 13 فيفري 2001

2.5 الهياكل الفنية المساندة:

الدولة	الهيكل	تاريخ التأسيس	المهام
المغرب	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية	2011	– تنفيذ سياسات الدولة – تطوير وتنمية الاستزراع المائي – وضع إستراتيجيات التنمية – الدعم الفني والعلمي للمشاريع
تونس	المركز الفني لتربية الأحياء المائية	2007	– تشخيص المواقع الصالحة – الدعم الفني والإرشادي للمشاريع – القيام بتجارب نموذجية

3.5 الهياكل البحثية:

الدول	الهيكل
الجزائر	– المركز الوطني للبحوث وتطور الصيد – المعهد الوطني العالي للصيد وتربية الأحياء المائية
ليبيا	– مركز البحوث للبيولوجيا البحرية
المغرب	– المعهد الوطني للبحوث في الثروة السمكية
تونس	– المعهد الوطني للعلوم وتكنولوجيا البحار – المعهد العالي للصيد البحري وتربية الأسماك

توجه الهياكل البحثية أنشطتها وبرامجها بالأساس نحو تطوير الصيد البحري وإن الحيز المخصص لتطوير الاستزراع المائي يبقى محدوداً.

4.5 إستراتيجية التنمية:

إن وضع الإستراتيجيات الخصوصية تضمن استدامة تنمية القطاع، ويستوجب تشريك كل المتدخلين في القطاع في إعدادها وتنفيذها ومتابعتها.

وضعت كل من تونس والمغرب والجزائر إستراتيجيات تنموية لقطاع الاستزراع، تهدف إلى تحقيق مستوى إنتاج مناسب:

الدولة	المكون	الفترة	الإنتاج المبرمج (طن)
الجزائر	البرنامج الوطني لتنمية الأحياء المائية	2025-2010	50.000
المغرب	هالييوتس	2020-2012	200.000
تونس	الإستراتيجية الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية	2016-2000	15.000

5.5 التنظيمات المهنية:

الدولة	الهيكل
الجزائر	الغرفة الوطنية للصيد وتربية الأحياء المائية
المغرب	جامعة غرف الصيد البحري
موريتانيا	الجامعة الوطنية للصيد البحري
تونس	الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

تعمل هذه التنظيمات المهنية في قطاع الثروة السمكية عامة، ونلاحظ غياب هياكل مهنية خاصة بقطاع الاستزراع المائي.

6 ـ الإطار التشريعي:

الدولة	القوانين
الجزائر	عدد 01ـ11 تاريخ 31 حويلية 2001
ليبيا	عدد 14 /1989
موريتانيا	عدد 2000ـ25 بتاريخ 24 جانفي 2000
المغرب	ظهير بتاريخ 23 نوفمبر 1973
تونس	عدد 94ـ13 بتاريخ 31 جانفي 1994

يخضع نشاط الاستزراع المائي إلى النصوص القانونية الخاصة بقطاع الصيد البحري، وتقتصر التشريعات الخاصة بالاستزراع المائي على بعض التراتيب المرتبطة بالمواصفات الصحية، وإن غياب التشريعات الخصوصية تعيق تنمية القطاع.

7 ـ التوجهات والتوصيات:

- دعم تكامل آليات حوكمة وإدارة القطاع من النواحي المؤسساتية والتشريعية والفنية.
- وضع برنامج وآليات لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجال الاستزراع المائي بين دول المنطقة.
- العمل على تطوير مشاريع إنتاجية مشتركة مع وضع التسهيلات اللازمة.
- تطوير القنوات التجارية لمدخلات الإنتاج والمنتجات المائية بين الدول.